مجلة جامعة بنغازي العلمية (2018) مجلد 31(1): صفحة 121-147
Scientific Journal of University of Benghazi (2018) vol. 31 (1):pp 121-147
http://sjuob.uob.edu.ly

# بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية المدعومة من هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا – ليبيا 2009– 2018 " الواقع والآفاق المستقبلية"

**حسين سالم مرجين** *[1]

*أستاذ علم الاجتماع السياسي – قسم علم الاجتماع – جامعة طرابلس – يعمل حاليًا مستشار بهيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا

**الملخص:**

تسعى هذه الورقة إلى التعرف على واقع البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية المدعومة من قبل هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا في ليبيا، إضافة إلى معرفة أهم العوائق التي تواجه الهيئة في عمليات الدعم والمتابعة البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما تهدف أيضًا إلى تحديد أهم المسارات الإرشادية للولوج نحو تحقيق استراتيجية بحثية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وبينت هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا في توصيفها للبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية بأن لها وظيفة اجتماعية تسعى من خلالها إلى خدمة المجتمع وتنميته وتطويره وزيادة إنتاجيته، وتحقيق أمنه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي ...إلخ، إضافة إلى تقديم الحلول العلمية الناجعة لمختلف مشاكله، وتوصلت الورقة إلى نتائج أهمها إلى كون التحولات المجتمعية التي عرفها المجتمع الليبي بعد 2011م، أصبحت تستدعي بالضرورة تشجيع وتطوير البحث العلمي في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك بغية فهم أهم المحددات والميكانيزمات الفاعلة وراء تلك التحولات، إضافة إلى البحث والكشف عن المضمر منها، واستشراق تطوراتها، كما دعت إلى تجديد الاستراتيجية العامة للبحث العلمي؛ من أجل إنتاج معرفة نوعية وبشكل خاص في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما تبرز الحاجة إلى استمرار دعم البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية لفهم وتفسير ومعالجة المشاكل والقضايا المجتمعية، وذلك مع تزايد حدّتها في المجتمع الليبي، والحاجة أيضًا إلى تأسيس مركز وطني يهتم بقضايا العلوم الاجتماعية والإنسانية تناط به مهام وضع أولويات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

**الكلمات المفتاحية:** البحث العلمي – العلوم الاجتماعية والإنسانية– المشاريع البحثية المدعومة

[1] البريد الإلكتروني للباحث info@morjeen.com

**Abstract**

This paper seeks to identify the reality of research in social and human sciences, backed by science and technology research in Libya, in addition to knowing the most important barriers to science and technology research support operations and continue research in social sciences And humanity, it also aims to identify the main tracks for access towards research strategy to social and human sciences, and science and technology research on characterization of research in the social sciences and Humanities that has a social function seek to serve And development of society and its development and increase its productivity, achieving safe cultural, social, economic and political. Etc, in addition to providing scientific solutions to various problems, the paper concluded the most important results to the fact that community transformations known to Libyan society after 2011, become necessarily call for promoting and developing scientific research in the fields of social sciences and Humanities, in order to understand the most important The parameters of the processes and actors behind those transitions, add to search and detection of implicit and Orientalism, as developments called for a renewed

**Keywords:** Scientific research-social sciences and Humanities-supported research projects

## 3. مقدمة (Introduction).

تسعى العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى البحث والكشف عن الظواهر الإنسانية والمشكلات والقضايا المجتمعية، واقتراح الحلول المناسبة، كما تسهم هذه العلوم أيضًا إلى محاولة الارتقاء بالمستوى الفكري والقيمي للإنسان والمجتمع، كما أنها تعمل كذلك على تحفيز ودعم التغيرات والتحولات الإيجابية؛ بغية صياغة بنية المجتمع، وقد تولت هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا في ليبيا – التي تستند إلى تجربة طويلة وعميقة قاربت زهاء أربعين عامًا – مسؤوليات البحوث والدراسات العلمية، حيث أدركت الهيئة بأن " البحث العلمي لا يجب في مفهومه الواسع أن يقف عند البحوث التجريبية والتطبيقية؛ إنما يتعداه إلى أنواع أخرى من الدراسات والبحوث، فهو يشمل البحوث والدراسات المسحية، والأمبيريقية، والدراسات التاريخية، والدراسات المقارنة، والدارسات المعيارية، إلى غير ذلك من الدراسات والبحوث الوظيفية، وكذلك إحداث توازن بينها وبين البحوث والدراسات التجريبية والتطبيقية حتي تسهم بفعالية في إنتاج معطيات

علميــة متناســقة خدمــة لرفاهيــة المجتمــع وازدهــاره". ( الهيئــة القوميــة للبحــث العلمــي، 2000، ص 4)، وشّكل معهد الإنماء العربي الذي تأسس سنة 1974، نقلة نوعية في نشاط البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية في ليبيا، حيث قام المعهد بتعبئة جهود العلماء والباحثين العرب في الوطن العربي وخارجه من أجل إجراء البحوث والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، وجاء تعريف البحث العلمي في دليل البحوث المنجزة الصادر عن الهيئة ( الهيئة القومية للبحث العلمي، 2000، ص 3) بأنها "تلك الجهود المنظمة والمخطط لها، التي تستهدف حل مشاكل محددة بأسلوب علمي سليم، أو إضافة معارف جديدة، أو مقارنة بين ما متوفر منها، وبيان أفضل الطرق وأساليب تطبيق المعارف العلمية والتقنية بالاعتماد على المنهجية العلمية السليمة في الفحص والتقصي، ومراعاة الدقة والموضوعية والأمانة العلمية، ووصف الأحداث والظواهر وتفسيرها، والمقارنة بينها للكشف عن العلاقات التي تربط بينها، والتوصل من خلالها إلى مبادئ عامة، يمكن على أساسها وصف وتفسير الحاضر والتنبؤ بالمستقبل"، كما بينت الهيئة في توصيفها للبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية بأن لها وظيفة اجتماعية تسعى من خلالها إلى خدمة المجتمع وتنميته وتطويره وزيادة إنتاجيته، وتحقيق أمنه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي ...إلخ، إضافة إلى تقديم الحلول العلمية الناجعة لمختلف مشاكله.

كما وضعت الهيئة وثيقة رئيسة للبحث والتطوير، سميت "بالوثيقة العامة لاستراتيجية البحث العلمي"، والتي تم اعتمادها من قبل مجلس التخطيط عام 2002م، حيث اشتملت الوثيقة على المحاور التالية:

- التعرف على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول الأخرى، ومقارنتها بأوضاع البحث والتطوير في ليبيا.
- استعراض العناصر الرئيسة لاستراتيجية وأهداف البحث والتطوير، واقتراح السياسات اللازمة لتحقيقها.
- اقتراح آليات وأدوات التنفيذ، وأساليب تمويل البحث العلمي.
- حصر أولويات البحث العلمي، وإعداد برامج علمية لتحقيقها.

وقد تضمنت الوثيقة المذكورة العناصر الاستراتيجية (الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002) التالية :

1- تأمين زيادة مستمرة في عدد وكفاية وجودة القوى العاملة، وتنشيط التنمية البشرية المستديمة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي .

2- اعتماد البحث العلمي والتكنولوجي كمرتكز رئيسٍ في أنشطة القطاعات المختلفة، وتفعيل دوره بهدف المساهمة في زيادة إنتاجياتها وقدراتها التنافسية، وإيجاد الحلول المناسبة؛ للتغلب على مشاكلها الفنية والإدارية، بُغية تعظيم إسهامها الفعال في الدخل القومي الإجمالي .

3- اعتماد مبدأ التكامل والتفاعل بين أدوات البحث، وتنفيذه لغرض إحداث نقلة فعالة ناتجة عن التكامل والترابط المشترك .

4- زيادة تأمين المخصصات المالية لتمويل البحث العلمي والتكنولوجي بشكل مستمر.

5- دعم سياسات البحث العلمي والتكنولوجي بتشريعات قانونية .

6- العمل على تبني منهاج عمل متقدم في إدارة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

7- تأمين توافق وانسجام أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مع متطلبات العلوم والبرامج الإنسانية والاجتماعية.

وخلال مرحلة 2009م قامت الهيئة بالإعلان عن برنامج وطني يهدف إلى تمويل ودعم المشاريع البحثية، حيث اهتمت بمسارات البحث العلمي كافة، فكان من ضمن تلك المسارات بحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلا أن عمليات تنفيذ هذه المشاريع البحثية واجهت عدة صعوبات، كما أصبحت بعض المشاريع البحثية صعبة التنفيذ خصوصًا بعد الحراك المجتمعي الحاصل في ليبيا 2011م، وبشكل عام فقد أصبحت هذه المشاريع البحثية تثير الكثير من التساؤلات والنقاشات داخل الهيئة، خاصة فيما يتعلق بجدوى البعض منها، بالرغم من المبالغ المالية الكبيرة التي رصدت لها.

**4. أهمية وأهداف الدراسة (The importance and objectives of this study).**

تبرز أهمية هذه الورقة في النواحي التالية :

- أصبحت هناك حاجة ماسة إلى تفعيل دور البحوث في العلوم الاجتماعية لخدمة القضايا المجتمعية، وذلك مع تزايد حدة المشاكل الاجتماعية في المجتمع الليبي ، وبشكل خاص بعد مرحلة 2011م.
- بالرغم من الصعوبات التي تواجه المشاريع البحثية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلا أن أعداد المتقدمين والمسجلين من البحاث في زيادة.
- الحاجة إلى التعاطي بشكل جدي مع العوائق والصعوبات التي تواجه المشاريع البحثية، وبشكل خاص من قبل المسؤولين بالهيئة.
- الحاجة إلى تجديد الأولويات البحثية بشكل دوري، ومراعاة مشاكل المجتمع الراهنة.

في حين تسعى هذه الورقة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية المدعومة من قبل هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا.
2. معرفة أهم العوائق التي تواجه هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا في عمليات الدعم والمتابعة للبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية.
3. توضيح آليات عمل الهيئة في دعم ومساندة البحاث أكاديمياً.
4. تحديد أهم المسارات الإرشادية للولوج نحو تحقيق استراتيجية بحثية للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

**5. التساؤلات (Questions ).**

تسعى هذه الورقة إلى محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما واقع بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية في هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا؟
2- ما هي آليات وممارسات الهيئة في دعم ومساندة البحاث أكاديميًا؟
3- ما أهم العوائق التي تواجه الهيئة في دعم ومتابعة بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية ؟
4- ما أهم المسارات الإرشادية المقترحة لتحسين وتطوير أداء الهيئة من أجل إنتاج معرفة نوعية ؟

**6. المنهجية (Methodology).**

تم الاعتماد في كتابة هذه الورقة على الخطوات التالية :

- الاعتماد على بعض الوثائق والتقارير والمعلومات الصادرة عن هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا.
- الاعتماد على الحصيلة المتواضعة من المعارف والمعلومات والممارسات لدى الباحث، بحكم رئاسته لجنة متابعة بحوث العلوم الاجتماعية بالهيئة 2013– 2018م.

كما أن معالجة التساؤلات المطروحة قامت من خلال تقسيم هذه الورقة إلى خمس محاور أساسية، والتي نسعى من خلالها تأطير معالجتنا لتلك التساؤلات، والمحاور هي:

1. المحور الأول : لمحة تاريخية عن هيئة أبحاث العلوم لطبيعية والتكنولوجيا.
2. المحور الثاني : أهم الآليات والممارسات للهيئة في تمويل ودعم البحاث.
3. المحور الثالث : واقع البحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية المدعومة من قبل الهيئة.
4. المحور الرابع : أهم الصعوبات التي تواجه الهيئة في عملية متابعة البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية.
5. المحور الخامس : الآفاق المستقبلية لدعم بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية من قبل هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا .

**المحور الأول – لمحة تاريخية عن هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا: (The first chapter)**

قبل الولوج إلى واقع البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية المدعومة من قبل الهيئة، فإن الأمر يحتاج إلى التطرق إلى لمحة تاريخية عن الهيئة، حيث يمكن رصد عدد من المحطات التاريخية، أهمها :

- في سنة 1979م، صدر القرار رقم (2) عن اللجنة الشعبية العامة ( سابقًا) بشأن تأسيس الهيئة القومية للبحث العلمي؛ لغرض تنفيذ المخططات الاستراتيجية للدولة، والتي تمكنها من تحقيق أهداف وسياسات وأولويات ومتطلبات البحث العلمي.

- في سنة 1981م، صدر القرار رقم (246) من اللجنة الشعبية العامة (سابقًا)، بشأن إنشاء الهيئة القومية للبحث العلمي، ومقرها مدينة (القربوللي)، وتتولى مسؤوليات البحوث والدراسات العلمية تخطيطاً وتنفيذاً وتنسيقاً ومتابعة.
- في سنة 1985م، صدر القرار رقم (376) من اللجنة الشعبية العامة (سابقًا)، بشأن تعديل تسمية الهيئة القومية للبحث العلمي لتصبح أمانة البحث العلمي، وتتولى نفس مهام ومسؤوليات الهيئة القومية للبحث العلمي.
- في سنة 1985م، صدر القرار رقم (599) من اللجنة الشعبية العامة (سابقًا)، بشأن إعادة تنظيم مسؤوليات أمانة البحث العلمي، لتشمل اقتراح خطة البحث العلمي السنوية، وذلك بناءً على اقتراح مؤسسات البحث العلمي التابعة لها.
- في سنة 1986م، صدر القرار رقم (244) من اللجنة الشعبية العامة (سابقًا)، بشأن دمج أمانة البحث العلمي مع أمانة التعليم، لتصبح أمانة التعليم والبحث العلمي.
- في سنة 1988م، صدر القرار رقم (209) من اللجنة الشعبية العامة (سابقًا)، بشأن استحداث جهاز فني داعم ومشرف؛ لتنفيذ البنية التحتية للمؤسسات العلمية والبحثية، يتبع أمانة التعليم والبحث العلمي.
- في سنة 1990م، صدر القرار رقم (562) من اللجنة الشعبية العامة (سابقًا)، بشأن إعادة تنظيم الهيئة القومية للبحث العلمي للقيام بمهام التنسيق والإشراف على المراكز البحثية التابعة لها، وتمويل ومتابعة المشاريع البحثية التابعة لها.
- في سنة 1993م، صدر القرار رقم (1011) من اللجنة الشعبية العامة (سابقًا)، بشأن دمج الهيئة القومية للبحث إلى أمانة التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني.
- في سنة 1993م، صدر قرار رقم (332) من اللجنة الشعبية العامة (سابقًا)، بشأن إعادة تنظيم أمانة التعليم والبحث العلمي، حيث تم استحداث اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي؛ بهدف تنفيذ سياسات البحث العلمي والتطوير التقني.

- في سنة 2000م، صدر القرار رقم (106) من اللجنة الشعبية العامة (سابقًا)، بشأن إعادة إنشاء الهيئة القومية للبحث العلمي ككيان مستقل، ومن أهم مهامها أن تكون منسقاً وداعماً وممولاً للمشاريع البحثية.
- في سنة 2001م، صدر القرار رقم (150) اللجنة الشعبية العامة، بشأن إعادة تنظيم الهيئة القومية للبحث العلمي.
- في سنة 2002م، تم اعتماد الوثيقة العامة لاستراتيجية البحث العلمي من قبل مجلس التخطيط الوطني.
- في سنة 2004م، صدر القرار رقم (26) من اللجنة الشعبية العامة (سابقًا)، بشأن إلغاء الهيئة القومية للبحث العلمي، واستبدالها بالمكتب الوطني للبحث والتطوير.
- في سنة 2007م، صدر القرار رقم (654) من اللجنة الشعبية العامة (سابقًا)، بشأن إعادة تسمية المكتب الوطني للبحث والتطوير إلى الهيئة الوطنية للبحث العلمي بإشراف لجنة عليا، ومقرها الرئيس مدينة (طرابلس)، وتعمل تحث إشراف اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي.
- في سنة 2009م، صدور قرار رقم (318) من اللجنة الشعبية العامة للتعليم (سابقًا)، بشأن تشكيل اللجنة العليا لتقييم البحوث العلمية بهدف تمويل البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا والباحثين من مختلف المراكز البحثية، والباحثين الليبيين بالداخل والخارج بتقديم مقترحاتهم البحثية.
- في سنة 2009م، صدر قرار رقم (427) عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي(سابقًا)، بشأن تشكيل لجنة تتولى تقييم واعتماد المشاريع البحثية.
- في سنة 2012م، صدر قرار رقم (165) عن مجلس الوزراء بشأن إعادة تنظيم الهيئة الوطنية للبحث العلمي.
- في سنة 2014م، صدر قرار رقم (215) الصادر عن مجلس الوزراء بشأن إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي، وفي إطاره تم إعادة الهيئة الوطنية للبحث العلمي إلى هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا.

إذن من خلال العرض التاريخي الموجز يستوقفنا عدد من الملاحظات، وأهمها :

- كل المسميات التي سبق ذكرها احتفظت حسب التشريعات والقوانين المعمول بها بصفة الإدارة والمسؤولية والتخطيط والمتابعة لحركة البحث العلمي والتقني في ليبيا، واقتصرت مهام المراكز البحثية على مسؤولية التنفيذ.
- هناك ضعف التوثيق لجُلّ أنشطة وأعمال الهيئة، مما يعني ضعف ذاكرة الماضي بما تحمله من وثائق ومعلومات وأدلة تساعد على عمليات التقييم والتقويم، والكشف عن مكنون المشاكل والتحديات التي تواجه الهيئة.
- عاشت الهيئة في حالة عدم استقرار إداري وأكاديمي، حيث كانت دائمًا معرضة للتغيير دون مبررات حقيقية، وهذا آتٍ ربما من عدم وجود رؤية واضحة تجاه دور الهيئة في البحث العلمي.
- أصبح هناك تخبط وعشوائية في عملية تأسيس الهيئة والمراكز البحثية التابعة لها، دون مراعاة لاحتياجات المجتمع، والتنمية، كما لم تتوفر الإمكانات المادية والبشرية لكثير من تلك المراكز، كالمباني الجيدة، أو توفر كوادر فنية ذوي كفايات.
- هناك تأثير سلبي على إنتاج المعرفة، وبشكل خاص في العلوم الاجتماعية والإنسانية بسبب عمليات الضم والإلغاء المستمرة، فعلى سبيل المثال تم إلغاء معهد الإنماء العربي 2001م، والذي كان من أهم المراكز البحثية في المنطقة العربية.
- شكلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي نسبة لا تتجاوز 0.7% من الناتج المحلي. (الحاجي، وآخرون 2011، ص29).
- بالرغم من صدور عدد من القرارات الخاصة بشأن إعادة تسمية الهيئة وتنظيمها إلا أنها لا تزال معتمدة على الوثيقة العامة لاستراتيجية البحث العلمي 2002م، والتي تجاوز عمرها 16 سنة، بالتالي فهي بحاجة إلى تجديد.
- الافتقار إلى سياسة وطنية واضحة للبحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

وخلاصة القول إن ما يجب التنبيه إليه في هذا السياق هو شح الوثائق والمصادر الخاصة عن نشأة الهيئة، وعن أعمالها وأنشطتها، وهي لا تزال في حاجة إلى البحث، وربما تبرز الحاجة إلى دعوة المسؤولين في الهيئة لتبني مشروع وطني لأحياء تاريخ الهيئة وما تم إنجازه من برامج وأنشطة.

- **المحور الثاني – أهم الآليات والممارسات في تمويل ودعم البحاث:**

صدر القرار رقم (318) لسنة 2009م، عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، بشان تمويل البحوث العلمية من خلال اللجنة العليا لتقييم البحوث العلمية المشكلة من قبل الهيئة، حيث أعطى القرار المذكور الحق لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا والباحثين من مختلف المراكز البحثية بما في ذلك الباحثين الليبيين المقيمين بالخارج في تقديم مقترحات بحوثهم، وركزت أولويات البحث العلمي المدعومة من قبل الهيئة بشكل عام على ثلاثة اتجاهات رئيسة، هي (دليل آلية تمويل ودعم البحوث، 2016، ص 9) :

1. أبحاث تتناول الحاجات الرئيسة للدولة.
2. أبحاث في المجالات التي يتميز أو يمكن أن يتميز فيها الباحثون الليبيون.
3. العلوم الجديدة والمتقدمة.

أما فيما يتعلق بأولويات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، فركزت الهيئة على المجالات التالية (دليل آلية تمويل ودعم البحوث، 2016، ص 9):

- تأمين الرعاية الصحية الوقائية والتشخيصية والعلاجية وتنمية وتطوير خدماتها.
- مواجهة وحل ما ينتج عن التنمية من مشاكل، من خلال الاستخدام المتكامل للإمكانات التي توفرها العلوم التطبيقية والإنسانية على حد سواء.
- حماية البيئة والمحافظة على توازنها ومكافحة تلوثها.
- المساهمة في تنمية العلوم الأساسية والتطبيقية والاجتماعية، بما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة، ومواجهة وإيجاد الحلول لما ينتج من مشاكل ومعوقات، مع الاستخدام المتكامل لإمكانات العلوم الإنسانية في معالجة القضايا الاجتماعية.

- الاهتمام بالتنمية المستدامة واستشراف المستقبل لضمان الحق في العيش الكريم للأجيال القادمة.

ولتحقيق تلك الأولويات البحثية، وضعت الهيئة عدداً من الشروط الواجب توفرها للحصول على تمويل ودعم بحثي، وأهم تلك الشروط (دليل آلية تمويل ودعم البحوث، 2016، ص 17)، هي :

1. أن يقدم المشروع المراد تمويله باحث رئيس متخصص في موضوع البحث، سواء كان بمفرده أو رئيسًا لفريق بحثي، وفي كل الأحوال تُعطى الأولوية للبحوث التي بها أكثر من باحث.
2. أن تتوفر في الباحث الرئيس وأعضاء الفريق البحثي الخبرات والإمكانات العلمية اللازمة لإنجاز البحث.
3. أن يكون الباحث الرئيس ليبي الجنسية، يعمل في إحدى المؤسسات الليبية العامة أو الخاصة، وحاصلا على درجة الدكتوراه أو الماجستير.
4. أن يكون المشروع البحثي المطلوب تمويله رصيناً في فكرته ومعالجته، ويُستثنى من ذلك الدراسات التي يتم إجراؤها لمعرفة أثر مرور الزمن في ظاهرة معينة.
5. أن يقوم الباحث الرئيس بتعبئة نموذج المقترح البحثي المعتمد وتوقيعه واعتماده من الجهة التابع لها، أو التي سُيجرى فيها البحث.
6. يلتزم الباحث ومعاونوه بمجموعة من القيم العليا التي تسعى الهيئة إلى الالتزام بها، وتحدد الأعراف العلمية المتبعة القواعد الواجب إتباعها في البحث والتأليف العلمي.
7. تُعطى الأولوية للبحوث التي لها مردود اقتصادي أو تطبيقي، أو تؤدي نتائجها إلى تطوير تقني أو براءة اختراع.

وفي السياق نفسه وضعت الهيئة عدداً من المحاذير التي يتوجب الابتعاد عنها في حال التقدم للحصول على تمويل ودعم لمشروع بحثي (دليل آلية تمويل ودعم البحوث، 2016، ص 17– 18)، أهمها :

1. لا يكون المشروع المقدم لطلب التمويل مقتبسا من كتاب أو رسالة علمية سابقة للباحث أو لغيره.
2. لا يجوز للباحث الرئيس أو لغيره من أعضاء الفريق البحثي إجراء أية تعديلات جوهرية، على نوع وطبيعة المشروع، أو عنوانه أو الخطة المنهجية له أو على الميزانية التفصيلية للمشروع

بعد اعتماده، إلا بعد توصية من لجنة المتابعة المعنية، واعتماد لجنة تقييم واعتماد البحوث بالخصوص، وموافقة كتابية من إدارة تمويل ودعم البحوث.

3. لا يجوز للباحث أو أعضاء الفريق المشاركة في أكثر من مشروع في نفس الوقت، وفي كل الأحوال يسمح للباحث الرئيس أو أحد أعضاء الفريق التقدم بطلب تمويل مشروع بحثي آخر قبل أن تنتهي المدة الزمنية المحددة لإنجاز البحث الأول؛ شريطة إنجاز ما نسبته 75 % من مراحل المشروع.
4. يجوز مشاركة باحث أو باحثين متميزين من خارج ليبيا في مجال المشروع البحثي المستهدف، إذا كانت مشاركتهم ستؤدي إلى نقل تقنية و/أو المساهمة في الإبداع والابتكار والتطوير، شريطة ألا يتجاوز عددهم باحثاً واحداً في المشاريع البحثية التي لا يزيد عدد أعضاء الفريق المشارك فيها عن 5 أشخاص، وما نسبته 20% من إجمالي الاحتياجات البشرية في المشاريع التي يفوق عدد أعضاء الفريق المشارك فيها عن هذا العدد.

ولتنفيذ البحوث المقترحة بشكل سليم وأخلاقي، حددت الهيئة عدد من المستندات المطلوبة توفرها للحصول على الدعم والتمويل البحثي (دليل آلية تمويل ودعم البحوث، 2016، ص 19)، والمستندات هي :

- استمارة طلب دعم و تمويل مشروع بحثي.
- أربع نسخ نموذج مقترح مشروع بحثي/ دارسة علمية نموذج 1.
- أربع نسخ من السيرة الذاتية، وصور من المؤهل العلمي لرئيس الفريق والمشاركين بالبحث.
- قائمة بعناوين المشاريع المشارك فيها كل عضو.
- إقرار بعدم تمويل البحث من أي جهة أخرى.
- إقرار بعدم نشر أو إنجاز البحث سابقاً.
- نسخة إلكترونية على (CD)، تحتوي على نموذج مقترح المشروع، السيرة الذاتية لرئيس الفريق والمشاركين.

- ملخص متكامل لخطة المشروع، يشتمل على المنشورات والمراجع العلمية التي تدعم فكرة البحث، والمستندات التي توضح أسعار الأجهزة والمعدات إن وجدت.
- تعبئة وتوقيع كامل الإقرارات التي تخص موضوع البحث/ الدراسة وإرفاقها مع المقترح المقدم.

كما تتطلب خطة البحث المقترحة للحصول على تمويل ودعم بحثي أن يقوم الباحث الرئيس بتوفير ملخص للبحث المقدم باللغتين العربية والإنجليزية، يتم التركيز فيها على طبيعة البحث، وأهدافه ومجاله والمنهجية المتبعة في إعداده وحجم العينة، والنتائج المتوقعة، وأهمية النتائج المحققة، ومدى تطبيقها على المشكلات العلمية، ومساهمتها في تحسين المفاهيم المتعلقة بالمجال المعرفي، الذي يتناوله البحث، إضافة إلى التوصيات إن وجدت، كما يجب أن تشمل خلاصة البحث على كلمات ترمز إلى مضمون البحث "كلمات مفتاحيه"، ومجمل القول حددت الهيئة عدداً من العناصر التي يتوجب توفرها في المقترح المقدم، وهي :

- ملخص ما توصل إليه العلم في موضوع المقترح البحثي.
- أهمية البحث ومدى الحاجة إليه.
- الأهداف العامة والرئيسة للبحث.
- المنهج البحثي.
- النتائج المتوقع الحصول عليها.
- خطة تنفيذ البحث.
- مساهمة كل من الباحثين.
- المدة الزمنية المطلوبة لتنفيذ مراحل المشروع.
- مراحل التنفيذ.
- النتائج المتوقعة للبحث.
- التأثير الاجتماعي والاقتصادي.

كما وضعت الهيئة عدداً من الممارسات الخاصة بعملية تقييم مقترحات المشاريع المقدمة، بهدف الحصول على أفضل النتائج للميزانية المرصودة من قبل الدولة؛ وذلك باختيار أفضل المقترحات بشكل عادل وشفاف وكفؤ، وحسب أولويات البحث العلمي، حيث تنقسم لجان التقييم إلى نوعين، هما:

1. لجنة عليا لتقييم واعتماد البحوث.
2. لجنة متابعة على مستوى المجالات.

**1.اللجنة العليا لتقييم واعتماد البحوث:**

تكلف اللجنة العليا من بين أعضائها، منسقاً لكل مجال من المجالات أو من تراه مناسبا من ذوي الاختصاص بالتنسيق مع إدارة تمويل ودعم البحوث، وفقًا للمعايير والأسس التي تحددها الهيئة في الاختيار، كما يناط بهذه اللجنة عملية تقييم واختيار المشاريع البحثية المقترحة، وتعتمد نتائج التقييم من اللجنة العليا لتقييم واعتماد البحوث، وتصنف نتائج التقييم كما يلي (دليل آلية تمويل ودعم البحوث، 2016، ص 46):

- **مقبول بدون ملاحظات:** يحال المقترح مباشرة إلى الإدارة المتخصصة لإتمام إجراءات التعاقد ودعمه وتمويله.
- **مقبول بملاحظات بسيطة:** وهذا يعني وجود ملاحظات بسيطة على المقترح البحثي، تقترحها لجنة التقييم، تحال إلى الباحث الرئيس الذي عليه الأخذ بها وإتمامها خلال مدة محددة، وتعرض على منسق المجال؛ للتأكد من صحة تنفيذها، ومن ثم يُحال المقترح البحثي بعد التعديل إلى اللجنة العليا لتقييم واعتماد البحوث لاعتماده وإحالته للإدارة المتخصصة للبدء في إجراءات التعاقد، وفي حال لم يقم الباحث بالتعديلات المقترحة خلال المدة الزمنية المحددة، يعتبر المقترح مؤجلاً لدورة قادمة.
- **مقبول بملاحظات جوهرية:** هذا يعني وجود تعديلات جوهرية، يتطلب إدخالها على المقترح البحثي، بحيث يبلغ بها الباحث الرئيس الذي عليه القيام بتنفيذها خلال المدة المحددة، وفي حال التأكد من قيام الباحث الرئيس بإجراء التعديلات المطلوبة، يُحال المقترح البحثي إلى لجنة تقييم واعتماد البحوث التي بدورها تقوم بإحالته إلى الإدارة المتخصصة للبدء في إجراءات التعاقد، واذا لم تتم الموافقة عليه، يُعتبر المقترح مستبعداً.
- **مستبعد:** هذا يعني عدم صلاحية المقترح للدعم والتمويل، واستبعاده، أو في حال عدم القيام بالتعديلات الجوهرية المطلوبة.

- **مؤجل:** إذا لم يتمكن الباحث الرئيس، لظروف قاهرة، من الحضور إلى جلسة التقييم في الموعد المحدد، ورأت لجنة تقييم واعتماد البحوث إعطاءه فرصة أخرى، على أن يتم تأجيله إلى الدورة التالية من التقييم، كذلك يؤجل إذا لم يقم الباحث بالتعديلات البسيطة على المقترح البحثي خلال المدة الزمنية المحددة.

وبعد اعتماد المشروع البحثي من اللجنة العليا لتقييم واعتماد البحوث، يتم إعداد العقود الخاصة بكل مشروع بحثي، حيث يتم التوقيع عليها من قبل هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا والباحثين الرئيسيين، والذي بموجبه يتم البدء في تنفيذ البحث أو الدراسة من قبل الباحث الرئيس وفريقه البحثي، و يطلق على الباحث الرئيس عندئذ مدير المشروع.

**2 .لجنة متابعة على مستوى المجالات :**

تتكون لجنة المتابعة من ثلاثة أعضاء، يكون أحدهم (رئيسًا) متخصصًا في موضوع مشروع البحث محل المتابعة، ويكون الثاني متخصصاً في مجال الدراسة أو قريباً منه، والثالث من العاملين في الهيئة أو المراكز البحثية التابعة لها بمعرفة إدارة تمويل ودعم البحوث، على أن لا يزيد عدد المشاريع البحثية التي تكلف بها كل لجنة عن عشرة مشاريع كحد أقصى، كما حددت مهام لجنة المتابعة في التالي (دليل آلية تمويل ودعم البحوث، 2016، ص 50– 51):

- التحقق من عدم الإخلال بشروط العقد أو الخروج عن الخطة المقدمة دون إذن من الهيئة، وعدم قيام الباحث بإجراء هذا البحث بدعم من جهة أخرى.
- الاطلاع على تبويب ميزانية المشروع، والتأكد من صرفها وفق بنود الميزانية المعتمدة.
- التحقق من آلية عمل البحث ميدانيا والتأكد من وجود واستعمال التجهيزات المذكورة في مشروع البحث.
- ملء النماذج المرحلية الخاصة بلجان المتابعة في حينها، والتدقيق في كتابة التوصيات بكل شفافية ومهنية، وعدم الاكتفاء بنقل وجهة نظر الباحث.

- إعداد تقارير المتابعة المرحلية للمشروع، والتوصية بالاستمرار في البحث من عدمه، على أن تكون توصياتها مدعومة بتقارير توضح الإنجازات العلمية والنفقات المالية للمشروع حسب الخطة المعتمدة، وذلك وفق النموذج المعد لذلك.
- مساعدة الباحث في حل أي صعوبات قد تواجه المشروع في تحقيق أهدافه وذلك بالتنسيق مع الإدارة المتخصصة.
- التأكد من الحصول على مخرجات البحث في الأوقات المحددة ومتابعة الباحث لتحقيق ذلك.
- التأكيد على التزام الباحث بالسلوكيات والأخلاقيات الأدبية فيما يخص البحث والنشر والحصول على المعلومات.
- دراسة طلبات الباحث، ورفع التوصيات فيما يخص نقل ميزانية من بند إلى آخر، أو طلب تمديد مدة المشروع، أو تغيير أحد أعضاء الفريق البحثي، على أن تدعم توصياتها بتقارير توضح فيها الأسباب الداعمة لرأيها.
- التواصل بشكل دوري مع قسم المتابعة بإدارة تمويل ودعم البحوث وإحالة التقارير المرحلية في الوقت المناسب، ومتابعة تسييل مبالغ المراحل للمشاريع موضوع المتابعة في وقتها المحدد.

بعد أن تم التطرق إلى آليات وممارسات الهيئة لتمويل ودعم البحوث العلمية، فإنه من المناسب التوقف عند واقع المشاريع البحثية في العلوم الاجتماعية والإنسانية والمدعومة من قبل الهيئة، وهذا ما سيتم تناوله في المحور الثالث.

- **المحور الثالث – واقع البحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية المدعومة من قبل الهيئة:**

بادئ ذي بدء، أعلنت الهيئة عن طرح برنامج وطني يهدف إلى دعم وتمويل المشاريع البحثية كما سبق وذكرنا خلال العام 2009 م، وكان من ضمن تلك المشاريع بحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، واستمر برنامج الدعم والتمويل للبحوث خلال مرحلة 2013– 2015م، حيث وصل عدد البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية المتحصلة على تمويل ودعم من قبل لهيئة حوالي (21) مشروعاً بحثياً. ويبين لنا الجدول رقم (1) عدد البحوث والموضوعات المراد دراستها، فخلال سنة 2009م تم قبول (17) مشروعاً بحثياً في العلوم الاجتماعية، حيث شكلت هذه المشاريع البحثية ما نسبته 19.5%

من إجمالي المشاريع المقبولة من تخصصات أخرى، والتي بلغ عددها (87) مشروعاً بحثياً (التقرير السنوي لهيئة البحث العلمي، 2013، ص 17)، في حين أنها في سنة 2010م تم قبول (15) مشروعاً بحثياً في العلوم الاجتماعية، حيث شكلت المشاريع البحثية في العلوم الاجتماعية ما نسبته 8.4% من إجمالي المشاريع المقبولة من تخصصات أخرى، والتي بلغ عددها (178) مشروعاً بحثياً (التقرير السنوي لهيئة البحث العلمي، 2010، ص 45)، وفي سنة 2011م تم قبول بحثين في العلوم الاجتماعية، حيث شكلت المشاريع البحثية في العلوم الاجتماعية ما نسبته 7.7% من إجمالي المشاريع المقبولة من تخصصات أخرى، والتي بلغ عددها حوالي (26) مشروعاً بحثياً (التقرير السنوي لهيئة البحث العلمي، 2013، ص 21).

كما سعت الهيئة إلى زيادة مشاركة المشاريع البحثية في العلوم الاجتماعية من خلال الإعلان عن قبول مقترحات مشاريع بحثية ودراسات علمية لغرض التمويل في لسنة 2013م، حيث كانت المواضيع على النحو التالي (التقرير السنوي لهيئة البحث العلمي، 2013، ص 14) :

- العناية بالجرحى والمعتقلين وأسر الشهداء والتأهيل الجسدي والنفسي والاجتماعي لهم.
- سوق العمل واستيعاب الشباب والفرص الجديدة.
- التطور الديمقراطي وانعكاساته وغيره من المؤشرات والدراسات ذات العلاقة.
- الحركة المجتمعية والإبداعية التي صاحبت ثورة 17 فبراير.

إلا أنه يلاحظ من تقارير الهيئة وجود إحجام من قبل البحاث عن تقديم مقترحات بحثية حول هذه المواضيع!، وهنا قد أزعم بأن برامج تمويل ودعم البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية لا تتم هكذا نقلة واحدة، لأن الأمر قد يحتاج إلى خطوات تأسيسية منهجية لهذه البرامج، يتم من خلالها نقد الذات والقيام بعمليات المقارنة مع الآخر، بغية تأصيل منظومات معرفية وبناء منهجيات متنوعة، ويوضح الجدول رقم (1) عناوين المشاريع البحثية التي تم قبولها، ومجالها، وتخصصات رؤساء الفرق البحثية.

**جدول رقم (1)**

| ر.م | عنوان المشروع البحثي | المجال | تخصص رئيس الفريق البحثي |
|---|---|---|---|
| 1 | دراسة مسحية عن المتوقفين في ليبيا لمرحلتي التعليم المتوسط والعالي خلال الفترة 1970– 2008 في ضوء بعض المتغيرات النفسية والديمغرافية والاجتماعية | تعليم – علم النفس – علم اجتماع | تربية وعلم النفس |
| 2 | دراسة تقويمية لأسئلة الامتحانات النهائية لمرحلة إتمام التعليم الأساسي في ليبيا للعامين الدراسيين : 2008 – 2009، 2009– 2010 | تعليم | تربية |
| 3 | دراسة الانحرافات القوامية وعلاقتها بالثقافة الصحية لدى المرحلة السنية (13–15) للجنسين للمنطقة الغربية بليبيا | انحراف اجتماعي | – |
| 4 | مدى ملاءمة مناهج قسم علم الإعلام بجامعة بنغازي لمتطلبات سوق العمل الإعلامي في ليبيا – رؤية مستقبلية من منظور الاقتصاد المعرفي | تعليم – إعلام | إعلام |
| 5 | الاحتياجات التدريبية لأمناء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الليبية | تعليم | – |
| 6 | البعد الأخلاقي الليبي دراسة للممارسات البشرية وتأثيرها على البيئة البحرية | المجتمع والبيئة | – |
| 7 | دور لجان الشباب والرياضة المتخصصة في النهضة الرياضية في ليبيا | رياضة – شباب | – |
| 8 | تقييم الحالة البدنية والجسمية لدى تلاميذ وتلميذات الشق الأول من التعليم الأساسي (9–12) مدينتي الزاوية وزوارة | رياضة – تعليم | – |
| 9 | المسح الوطني لأولويات وحاجيات الشباب الليبي | الشباب | – |
| 10 | حماية ووقاية الأطفال من الحوادث في درنة | خدمة اجتماعية | طب |
| 11 | البيئة المرورية والمتغيرات الاجتماعية وعلاقتها بمرتكبي الحوادث | خدمة اجتماعية | خدمة اجتماعية |
| 12 | إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الليبية الواقع والمعوقات | تعليم | تربية وعلم النفس |
| 13 | أثر البرامج التأهيلية والبدنية والنفسية والاجتماعية على نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل بطرابلس | علم النفس – خدمة اجتماعية | تربية بدنية |
| 14 | الصعوبات التي تعيق جودة التعليم في جامعة طرابلس والزاوية | تعليم | تربية بدنية |
| 15 | تقنين اختبارات للكشف عن الموهوبين بمرحلة التعليم الاساسي بليبيا | تعليم | تربية وعلم النفس |
| 16 | أسباب حوادث المركبات في بنغازي دراسة مستقبلية. | علم الاجتماع الجريمة | طب أسنان |
| 17 | العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المؤثرة على معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة في مدينة بنغازي وضواحيها | علم الاجتماع السكان | أحصاء |
| 18 | دراسة التوزيع المكاني للجريمة في مدينة طرابلس وتحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة. | علم الاجتماع الجريمة – علم الاجتماع السكان | خدمة اجتماعية |
| 19 | مشروع وطني لاستحداث خارطة للمؤسسات التعليمية لمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط بليبيا | تعليم | تربية |
| 20 | دراسة قضايا الجودة الشاملة وسبل تطويرها في الجامعات الليبية | تعليم | هندسة |
| 21 | الخبرة المالية وتأثيرها في الأحكام القضائية بالمحاكم الليبية". | قانون، محاسبة | محاسبة |
| **المصدر** : الجدول من إعداد الباحث بناءً على معلومات وبيانات تحصل عليها من قبل إدارة تمويل ودعم البحوث بهيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا2018م. | | | |

من خلال الاطلاع على جدول رقم (1) يمكن رصد عدد من الملاحظات، أهمها :

- وجود بعض العناوين قد تحمل أكثر من مجال من مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية .
- عدم تقيد بعض البحاث بالتخصص، حيث لوحظ وجود تخصصات ليس لها علاقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، كالتخصصات الطبية والهندسية منحت تمويل لمشروعات بحثية، حيث إن مثل هذه الممارسات قد تضعف مصداقية لجان تقييم البحوث ومدى التزامها بالمعايير الموضوعة.
- ارتفاع عدد الموضوعات بشكل عام في المجالات التالية : التعليم، وعلم الاجتماع ، والخدمة الاجتماعية، والرياضة البدنية.
- عدم التزام بعض البحاث بتنفيذ المشاريع البحثية؛ والسعي نحو الحصول على قرارات إيقاف المشروع البحثي.
- الافتقار لموضوعات بحثية ذات علاقة بالحراك المجتمعي الحاصل في ليبيا 2011م، مثل عملية التحول أو الانتقال الديمقراطي، والمصالحة الوطنية، وقيم المواطنة ، ودور القبيلة، والهجرة، والتهجير والنزوح الداخلي والخارجي ...إلخ.
- بالرغم من كون المشاريع البحثية ذات طبيعة جماعية، إلا أنه لوحظ من خلال عملية متابعة بعض المشاريع البحثية بأنها تعمل وفقًا للعقلية الواحدة ، وهذا متأتٍ ربما من عدم وجود ممارسات بحثية جماعية، وهذا يعني عدم وجود أعمال بحثية سابقة للبحاث ذات طبيعة مشتركة.
- يوجد سبعة (7) مشاريع بحثية تم إيقافها بناءً على قرارات من لجنة التقييم العليا، أي ما نسبته 33.3% من إجمالي المشاريع البحثية، وجاء هذا الإيقاف بناءً على طلب من البحاث انفسهم.
- توجد عشرة (10) مشاريع بحثية متعثرة في تنفيذ المراحل، أي ما نسبته 47.6% من إجمالي المشاريع البحثية، بسبب إشكالات مع لجان المتابعة، أو طلب تجميد المشروع البحثي، أو التأخير في تقديم المراحل المطلوبة.

- هناك (3) مشاريع بحثية وجه لها إنذار؛ بسبب عدم الالتزام بإحالة مراحل المشاريع البحثية والتقارير المصاحبة لكل مرحلة ، أو عدم التجاوب والتواصل مع لجان المتابعة،أو عدم الالتزام بالقيام بالمعالجات المطلوبة، تنفيذ المراحل، أي ما نسبته 14.3% من إجمالي المشاريع البحثية.
- هناك مشروع بحثي واحد (1) قررت لجنة تقييم واعتماد البحوث فسخ العقد بالتراضي مع الباحث الرئيس للمشروع، أي ما نسبته 4.8% من إجمالي المشاريع البحثية.

مع كل ما تقدم يتبين لنا وجود عدد من الصعوبات واجهت تنفيذ المشاريع البحثية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي صعوبات عديدة ومختلفة، وهذا ما سيتم تناوله في المحور الرابع.

- **المحور الرابع – أهم الصعوبات التي تواجه الهيئة في عملية متابعة البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية:**

واجهت المشاريع البحثية في العلوم الاجتماعية والإنسانية الممولة من قبل الهيئة عدداً من الصعوبات ، بالرغم من المبالغ المالية الكبيرة التي تم رصدها لها، وبشكل عام يمكن تصنيف تلك الصعوبات إلى التالي[1]:

**1- صعوبات ذات علاقة بالهيئة:**

توجد عدد من الصعوبات تتعلق بإجراءات وآليات عمل الهيئة، منها :

- عدم الاستقرار الإداري والهيكلي، والذى شهد تغيرات عديدة وسريعة.
- الحاجة لتفعيل موقع الهيئة، بحيث يُتيح نشر المعلومات بشكل دوري ومتجدد حول برامج تمويل ودعم البحوث.
- الحاجة لوجود منظومة إلكترونية من أجل تقديم خدمات ذات كفاية وتميز.
- بطء الإجراءات الإدارية، وبشكل خاص بين لجان المتابعة والإدارة المتخصصة، واللجنة العليا للتقييم، مما يؤدى إلى التأخير في تنفيذ بعض التوصيات والمقترحات المقدمة من قبل لجان المتابعة، مثل توصيات الإنذار للبحاث.
- التأخير في دفع المكافآت المالية إلى اللجنة العليا للتقييم، ولجان المتابعة.

[1] – تم الاعتماد في تحديد وتصنيف الصعوبات على التقارير الصادرة عن لجنة متابعة العلوم الاجتماعية، مرجين، حسين، وآخرون (2015–2017) ،إضافة إلى التقارير السنوية الصادرة عن هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا 2013– 2016.

- الحاجة لتوفير الإمكانات إلى اللجنة العليا للتقييم، ولجان المتابعة للقيام بعملية الزيارات الميدانية للبحاث في أماكنهم البحثية، وتوفير بعض المعدات والأجهزة، مثل: أجهزة الحاسوب والقرطاسية.

**2- صعوبات ذات علاقة بالبحاث:**

يمكن تحديد عدد من الصعوبات ذات العلاقة بالبحاث، وهي على النحو الآتي :

- عدم التزام بعض البحاث بالتخصص المطلوب، حيث لوحظ وجود عدد من البحاث يحملون مؤهلات علمية بعيدة كل البعد عن العلوم الاجتماعية والإنسانية، مثل الطبية والهندسية.
- عدم جدية بعض البحاث في تنفيذ المشاريع البحثية، والبطء لدى البعض الآخر في تنفيذ مشاريعهم البحثية، والبحث من ثم عن مبررات في عدم تنفيذ المشاريع البحثية، مثل : عدم تقبل بعض أعضاء لجان المتابعة، استمرار الظروف الأمنية غير المستقرة، حالة الانقطاع أو عدم التواصل مع البحاث فيما بينهم.
- عدم التزام البحاث بالشروط الموضوعة من قبل الهيئة؛ خاصة فيما يتعلق بالتقيد بمراحل المشاريع البحثية، إضافة إلى التأخر في تقديم إجراءات العمل بالمشاريع.
- نقص الخبرة، والافتقار إلى المهارات والكفايات البحثية لدى بعض الباحثين.
- عدم التزام البحاث بإحالة التقارير الدورية عن كل مرحلة يتم إنجازها.
- عدم تجاوب البحاث مع ملاحظات لجان المتابعة.
- عدم التزام البحاث بإحالة فواتير الصرف مطابقة لميزانية المشروع البحثي المعتمدة من قبل الهيئة، حيث لوحظ وجود بعض الفواتير تفتقر إلى المصداقية.

**3- صعوبات ذات علاقة بطبيعة المشاريع البحثية:**

يمكن رصد عدد من الصعوبات ذات علاقة بطبيعة المشاريع البحثية، وهي :

- وجود لبعض العناوين للمشاريع البحثية غير الواضحة، كما أن بعض العناوين الرئيسة للمشاريع تفتقر إلى وجود علاقات ارتباطية بالعناوين الفرعية.

- هناك إشكال عدم ثبات نتائج بعض المشاريع البحثية، وبشكل خاص تلك التي تم الموافقة عليها قبل 2011م، حيث أصبحت غير ذات جدوى اجتماعية أو اقتصادية، حيث تأثرت بالمتغيرات التي حصلت في المجتمع الليبي في العام 2011م.
- تعاني جل المشاريع البحثية من قلة التحليل، والركون إلى الاستطراد في سرد المعلومات والبيانات دون القيام بمعالجتها وتحليلها.
- هناك حاجة إلى تعميق المصادر والمراجع المستخدمة في جُل المشاريع البحثية.
- افتقار بعض المشاريع البحثية إلى وجود خطط بحثية، أو تصور مستقبلي مسبق لطريقة التنفيذ، وذلك من نواحي طرق جمع المادة العلمية، وطريقة معالجتها أو تحليلها، وطريقة عرض نتائج البحث بعد التنفيذ، مما أدى إلى عدم وجود معيار يمكن بواسطته الحكم على جدوى البحث وجدارة الباحث.
- افتقار بعض المشاريع إلى تحديد القيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها للمجتمع أو للمعرفة الإنسانية أو العلمية.
- افتقار بعض المشاريع إلى تحديد أهداف واضحة أو تساؤلات أو فروض محددة، كون التساؤلات في البحث العلمي هي ترجمة مفصلة لأهداف الدراسة، ولكي تتحقق هذه الأهداف فلا بد من ترجمتها إلى تساؤلات أو فروض.
- هناك حاجة إلى توضيح نوع المنهج المستخدم، والأدوات البحثية التي سيتم استخدمها.
- الافتقار إلى تحديد مجتمع الدراسة الذي سيستخرج منه عينة البحث، ونوع العينة وأسباب وخطوات اختياره.
- افتقار بعض المشاريع البحثية إلى تحديد المفاهيم الاصطلاحية والإجرائية، حيث يقوم بعض البحاث بطرح عدد من المفاهيم دون عملية ضبطها.
- عدم التزام بعض البحاث بعناوين المشروع البحثي المعتمدة، حيث لوحظ قيام بعض البحاث بإحالة بعض التقارير لمشاريعهم تحمل عناوين تتضمن بعض التغييرات في بعض العناوين.

- قيام بعض البحاث بسرد مُبالغ فيه في بعض المراحل البحثية، دون وجود ربط حقيقي مع أهداف المشروع البحثي.
- افتقار بعض المعلومات والبيانات إلى وجود قائمة بالمراجع والمصادر.
- عدم التزام البحاث بترتيب المراجع والمصادر وفقًا للأسس العلمية الموضوعة من قبل الهيئة.
- قيام بعض البحاث بعمليات قرصنة علمية، حيث إنه لوحظ عند إدخال بعض المراحل البحثية في برنامج التدقيق ضد الاحتيال العلمي، وجود قرصنة علمية واضحة في بعض المراحل التي يتم تنفيذها.

**4- صعوبات متعلقة بطبيعة وظروف المجتمع:**

- الظروف الأمنية غير المستقرة ساهمت في توقف عدد من المشاريع البحثية، كما أن حالة الحرب الموجودة في بعض أماكن وجود البحاث أدت إلى عمليات حرق أو سرقة المادة العلمية التي تم إنجازها، كما أن بعضها أصبح صعب التنفيذ، كما برزت مشكلة عملية جمع المعلومات والبيانات خاصة في المناطق الموجود فيها حالات عنف ونزاعات.
- تعطل بعض أماكن تنفيذ المشاريع البحثية (مراكز بحثية، كليات جامعية،...) نتيجة العبث والتخريب ساهم في تأخير العمل واضطرار الباحثين لتقديم طلبات التجميد المؤقت. (التقرير السنوي هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا، 2016، ص 14).
- مشكلة عدم توفر السيولة المالية الكافية بالمصارف أثر بشكل مباشر على عدم تمكن الباحثين في الحصول على المستحقات المالية لتمويل مشاريعهم.

(التقرير السنوي هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا، 2016، ص 14).

- عدم وضوح آلية خصم العمولات المصرفية من بعض المصارف وارتفاعها أربك بعض المشاريع وأثر على ميزانياتها.(التقرير السنوي هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا، 2016، ص 14).
- ارتفاع سعر صرف الدينار سبب في عدم تمكن بعض الباحثين في الحصول على المعدات والأجهزة المستوردة من الخارج وفق الميزانية المعدة في السابق بالسعر الرسمي،

وكذلك الاشتراكات في المؤتمرات العلمية الخارجية. (التقرير السنوي هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا، 2016، ص 14).

- هناك صعوبات تتعلق بعملية جمع المعلومات والبيانات، خاصة المشاريع البحثية المعتمدة على توزيع الاستبانات.

من كل ما تقدم نخلص إلى وجود العديد من الصعوبات التي واجهت عملية تمويل المشاريع البحثية بشكل عام، والمشاريع البحثية في العلوم الاجتماعية بشكل خاص، وهذا يدفعنا بالضرورة إلى التطرق إلى الآفاق المستقبلية لبرامج دعم البحوث في العلوم الاجتماعية، وهذا ما سيتم تناوله في المحور التالي.

- **المحور الخامس – الآفاق المستقبلية لدعم بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية من قبل هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا:**

إن التحولات المجتمعية التي عرفها المجتمع الليبي بعد 2011م، أصبحت تستدعي بالضرورة تشجيع وتطوير البحث العلمي في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك بغية فهم أهم المحددات والميكانيزمات الفاعلة وراء تلك التحولات، إضافة إلى البحث والكشف عن المضمر منها، واستشراق تطوراتها، حيث برزت العديد من المشكلات والقضايا، مثل: انتشار السلاح، والحرب الأهلية، وانقسام الحكومات، والاحتجاجات الاجتماعية، انقسام أو تجزئة سيادة الدولة، والقبلية، والمناطقية، والمصالحة الوطنية، والثقافة والهوية، والمواطنة، وزيادة تدني التعليم،....إلخ، فإمكان "العلوم الاجتماعية أن تعمل كمرآة، في ظل تحولات موجعة وعنيفة تمر بها المنطقة العربية – حيث إن الأمر أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى للاعتراف بمساهمة الرؤى العلمية الأصيلة والموضوعية في التغييرات التي تجري " (بامية ، 2015 ص 15)، وهذا يدفعنا مرة أخرى إلى التأكيد على أهمية استمرار التفاعل بين العلوم الاجتماعية والإنسانية مع حياة الإنسان والمجتمع، وهذا يتطلب استمرار تمويل ودعم البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية من قبل هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا، مع مراعاة عدد من المعالجات والمقترحات، أهمها :

- الدعوة إلى تجديد الاستراتيجية العامة للبحث العلمي؛ من أجل إنتاج معرفة نوعية وبشكل خاص في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

- الحاجة لوجود تشريعات داعمة للبحث العلمي وللبحاث، خصوصاً من حيث تحسين وضعهم المعيشي وتفريغهم للبحث العلمي.
- الحاجة إلى تأسيس مركز وطني يهتم بقضايا العلوم الاجتماعية والإنسانية تناط به مهام وضع أولويات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما يُناط به أيضًا عمليات متابعة المشاريع البحثية.
- ربط شراكات علمية مع المؤسسات البحثية الإقليمية والدولية من أجل إنتاج معرفة علمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية تتسم بنوعية مقارباتها ومناهجها وتقنياتها.
- وضع المعايير والأدلة الإرشادية البحثية للمساعدة على إنتاج بحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ذات جودة وتميز.
- تنظيم مؤتمرات إقليمية ودولية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لتسهيل اندماج البحث الوطني على المستوى الإقليمي والدولي، مما يساهم في تعزيز الكفايات البحثية للبحاث الليبيين.
- قيام الهيئة بالإسراع في تنفيذ بنود العقود المبرمة مع البحاث، خاصة فيما يتعلق بعمليات الإنذار، وإيقاف المشاريع أو تجميدها.
- مراجعة بنود العقد بما يضمن وجود شروط أكثر حزماً وصرامة في تنفيذ المشاريع البحثية.
- ضرورة أن يحمل البحاث المناط بهم تنفيذ المشاريع البحثية في العلوم الاجتماعية والإنسانية الممولة من قبل الهيئة المؤهل العلمي المطلوب، إضافة إلى وجود الخبرة والكفايات المهنية والبحثية.
- قيام الهيئة بتوفير الإمكانات اللازمة التي تكفل متابعة وتقييم متميز للمشاريع البحثية، مثل القيام بزيارات ميدانية لمقرات وأماكن البحاث، وتوفير أجهزة حاسوب وكروت الاتصال والنت.

### 5. الخلاصة (Conclusion).

وأخيـرًا يمكـن القـول : بأنــه أصـبحت هنــاك الكثيـر مـن التحـولات فـي المجتمـع الليبـي بعـد 2011م، ذات التأثير الكبير على حركيته وتقدمه، وهذا يقودنا إلى السعي الحثيث نحو تحديد أولويات البحث العلمي في العلوم الاجتماعيـة والإنسـانية، مـن خـلال البحـث وفحـص المشـكلات والقضـايا التـي تعرقـل حركيـة المجتمـع، فنبحث مثلا عن الدولـة، والقبيلـة، وإعادة إنتاجها، والجماعات المسلحة، وانتشار السلاح، والاندماج الاجتماعيّ، والهجـرة، والتهجيـر ، والنــازحين، والسـلفيّة، والتصــوف، والتطـرف، والأخــلاق، وأصــول الاســتبداد، والتحــوّل الديمقراطيّ، وتعثّر التحوّل الديمقراطيّ...إلخ، فكل تلك المشكلات والقضـايا تبـرز الحاجـة إلـى استمرار دعم البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية لفهم وتفسير ومعالجة تلك المشاكل والقضايا المجتمعية، وذلك مع تزايد حدّتها في المجتمع الليبي.

## 6.المراجع (References)

**المراجع العربية**


1- التقرير السنوي لهيئة البحث العلمي، (2013)، الهيئة الوطنية للبحث العلمي

2- التقرير السنوي لهيئة البحث العلمي، (2010)، الهيئة الوطنية للبحث العلمي.

3- تقرير هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا،(2016)، هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا.

4- الحاجي، الهادي، وآخرون. (2011)، تقرير التقييم الداخلي للهيئة الوطنية للبحث العلمي، والمراكز البحثية التابعة لها، الهيئة الوطنية للبحث العلمي.

5- دليل آلية تمويل ودعم البحوث رقم 2. (2016)، هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا.

6- محمد بامية، العلوم الاجتماعية في العالم العربي : أشكال الحضور، التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية، (2015)، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

7- مرجين، حسين، وآخرون. (2016)، التقرير السنوي للجنة متابعة العلوم الاجتماعية، هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا.

8- مرجين، حسين، وآخرون.(2015)، التقرير السنوي للجنة متابعة العلوم الاجتماعية، هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا.

9- الوثيقة العامة لاستراتيجية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.(2002)، الهيئة القومية للبحث العلمي .